

## تقرير للعرض على الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة (72/149)

### المعنون "العنف ضد العاملات المهاجرات"

#### • التصديق على الاتفاقيات والالتزام بأحكامها وشروطها:

○ صادقت مملكة البحرين على العديد من اتفاقيات العمل الدولية وكذلك اتفاقيات العمل العربية، التي تتنادي مبادئها على صون حقوق الانسان، وتعمل تلك المبادئ على الحفاظ على حقوق العمال والسعي للارتقاء ببيئة العمل لتكون آمنة وملائمة للعمل فيها. كما ان وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تدرس بجدية التصديق على مجموعة من اتفاقيات العمل الدولية والعربية على حد سواء، بهدف الارتقاء بالأدوات التشريعية المحلية لتكون أكثر موثمة مع معايير العمل الدولية المعمول بها.

○ كما ان وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، تراجع بصورة مستمرة تشريعاتها النافذة في جميع مجالات عملها بغية موثمتها مع المستجدات العالمية، لاسيما ما يتعلق بالعمالة المتعاقدة بشكل عام والنساء بشكل خاص.

○ والالتزاماً من البحرين بالمواثيق الدولية، فقد عملت دائماً على تعزيز مبادئ حقوق الإنسان واحترامها ومكافحة كل أشكال انتهاكها، وقد استحدثت البحرين لجاناً وطنية خاصة ومؤسسات اجتماعية متخصصة لوضع برامج من شأنها منع ومكافحة مثل هذه الممارسات غير الانسانية وحماية الضحايا من معاودة إيذائهم، ومنها إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر والتي تضم عدداً من ممثلي منظمات المجتمع المدني.

#### • الرقابة على سوق العمل:

○ وتحرص الوزارة على الالتزام الفعال بتطبيق التشريعات المتعلقة بمجال عملها، لذا أنشئ في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية جهاز مختص بتفتيش العمل والذي يتولى الرقابة على تطبيق مبادئ قانون العمل في القطاع الأهلي بصورة عامة والتحقق من حصول العمالة على حقوقها وفقاً لما قرره القانون والقرارات الوزارية المنفذة له، كما تتضمن الوزارة جهازاً آخر للرقابة على ظروف السلامة والصحة المهنية في مواقع العمل نظراً لأهمية هذا الجانب في حماية العمالة من مخاطر العمل والحد من تعرضهم لحوادث العمل الجسيمة.

○ كما أنشأ في وزارة العمل جهاز مختص للتحكيم والاستشارات العمالية، ويحق للعمالة الوافدة بما فيها خدم المنازل اللجوء إلى هذا الجهاز وتقديم الشكاوى العمالية لغرض التسوية الودية، كما يحق للعمالة اللجوء

إلى القضاء مباشرة ورفع الدعاوى بشأن انتهاك حقوقها المشروعة في القوانين المذكورة، مع الإعفاء من رسوم التقاضي وفقاً لما قرره قانون العمل في القطاع الأهلي.

○ كما تضم هيئة تنظيم سوق العمل جهاز تفتيش آخر مختص بالرقابة على التزام أصحاب العمل بتشغيل العمالة الوافدة بما يتوافق مع تصريح العمل الصادر، والعمل على الحد من الظواهر المرتبطة باستغلال العمالة وتشغيلها من دون تصريح مما يعرضها لانتهاك حقوقها المشروعة في قانون العمل.

○ هذا، وتقدم هيئة تنظيم سوق العمل عدداً من الخدمات للعمالة الوافدة، كمراكز الاتصال المباشر التي تعمل بعدة لغات للعمالة الوافدة، وإمكانية الاطلاع على وضع تصريح العمل من خلال الوسائل الإلكترونية المختلفة لضمان عدم تلاعب أصحاب العمل في تراخيص العمل، ذلك بالإضافة إلى خدمات التوعية والنشرات المطبوعة بلغات متعددة من أجل تعريف العامل الأجنبي بحقوقه وواجباته.

#### • اوجه الحماية الموجهة للعمالة المتعاقدة بشكل عام:

○ تعتبر دار الأمان التي تعمل على إيواء ورعاية النساء والأطفال، من ضحايا العنف النفسي والجسدي والمجتمعي سواء كانوا من البحرينيين أو غير البحرينيين، الأولى من نوعها في المنطقة وتوفر كافة خدمات الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والقانونية اللازمة للنزيلات وأطفالهن عبر برنامج الشراكة المجتمعية الذي أطلقته وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى جانب حرصها على خلق الشراكة المجتمعية مع المنظمات الأهلية من أجل تحقيق الهدف المرجو.

○ وأنشئت لجنة لتقييم وضعية الضحايا الأجانب للإتجار بالأشخاص، تعنى بإزالة ما قد يعترض المجني عليه الأجنبي من معوقات تحول دون حصوله على عمل إذا تبين أنه بحاجة للعمل وذلك بناء على ما يرد إلى رئيس اللجنة من قبل الجهة المختصة بهذا الشأن، والتنسيق مع وزارة الداخلية لإعادة المجني عليه إلى موطنه الأصلي بالدولة التي ينتمي إليها بجنسية أو إلى محل إقامته بأية دولة أخرى متى طلب ذلك، والتوصية بما إذا كان يوجد ثمة مقتضى لبقاء المجني عليه في البحرين وتوفيق أوضاعه القانونية بما يمكنه من العمل ورفع هذه التوصية إلى وزير الداخلية لاعتماده.

#### • اوجه الحماية الموجهة للنساء بشكل خاص:

○ تحظى المرأة في التشريع البحريني بالكثير من الرعاية والاهتمام والعديد من الامتيازات، ومن بينها وفي مجال العمل تلك التي حددها قانون العمل في القطاع الأهلي، كما يعتبر مد مظلة حماية هذا القانون لتشمل

فئة خدم المنازل ومن في حكمهم، من خلال تطبيق العديد من الأحكام الأساسية عليهم، أحد أبرز أوجه الرعاية واهتمام البحرين بجميع الفئات الموجدة في المجتمع البحريني.

○ وتعتمد البحرين مبادئ الشريعة الإسلامية في التعامل بين مختلف أفراد وشرائح المجتمع، ويرفض المجتمع البحريني العنف بجميع أشكاله وتجرمه القوانين الوطنية، وتلقى النساء والفتيات الرعاية والاهتمام ومع ذلك تم رصد عدد من حالات العنف ضد المرأة، الأمر الذي استوجب وجود مراكز لحماية للأسرة، وقد أخذت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على عاتقها الاهتمام بالنساء المعنفات وأطفالهن من خلال منظومة متكاملة من الخدمات تتمثل بالتالي:

1. **دار الأمان:** هي دار للإيواء المؤقت المجاني للمتعرضات للعنف الأسري وأولادهن القصر، وتم افتتاحها في العام 2006م، وتمثل نموذجاً للشراكة المجتمعية في البحرين بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية والجمعيات الأهلية ذات الاختصاص، وتدار بإشراف من قبل جمعية الاجتماعيين البحرينية.

2. **دار الكرامة للرعاية الاجتماعية:** هي دار رعاية المتسولين والمشردين وهي مؤسسة اجتماعية حكومية، تعنى بتوفير أوجه الرعاية والخدمات المختلفة للمتسول والمتشرد لأول مره.

#### • توقيع مذكرات تفاهم مع الدول المرسله للعمالة الوافدة:

○ وقعت مملكة البحرين ممثلة في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، العديد من مذكرات التفاهم في مجال الأيدي العاملة والتدريب المهني مع عدد من الدول المصدرة للعمالة، ومنها: جمهورية سيرلانكا الديمقراطية، مملكة النيبال، جمهورية الهند، الجمهورية التركية. وتدرس الوزارة حالياً عدداً من مشاريع مذكرات التفاهم في المجالات العمالية مع جمهورية الفلبين وغيرها. وتتضمن مذكرات التفاهم مجموعة من المواد التي تنظم آلية استخدام العمالة من دول الإرسال الى مملكة البحرين، وذلك من خلال تحديد أسس التعاون المشترك بين الشركات البحرينية ونظيراتها في الدول المرسله، وكذلك آليات التعاقد التي تحدد حقوق والتزامات الطرفين طبقاً لأحكام القوانين والأنظمة المعمول بها في مملكة البحرين. كما تشمل هذه الاتفاقيات بنوداً لحماية العمالة المؤقتة الوافدة قبل وبعد انتهاء عقود عملها في البحرين.

○ ويحرص المسؤولون بوزارة العمل على المشاركة في المؤتمرات الدولية والاقليمية التي تشارك فيها الدول المرسله، وذلك بهدف الالتقاء مع المسؤولين في تلك الدول ومناقشة العقبات والصعوبات التي تواجه الطرفين والعمل على إيجاد حلول مرضية تضمن للعامل وصاحب العمل استمرار علاقة العمل بصورة سليمة، الى جانب التعرف على التشريعات والقرارات الصادرة في مجال استخدام العمال.

انتهی